

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة المخاطر



تقييم تأثير المخاطر الاقتصادية على إستقرار المؤسسات المالية في ظل الأزمات الاقتصادية

إعداد

الطالب / فتون عبد المحسن الشمري

الرقم الأكاديمي / 242000170

إشراف/

الدكتور/ فايز جراد

الدكتور/ الفيصل عبد الحميد محمد

العام الدراسي:

2024

الإهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً ماكنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء وعلى الختام

.

وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

أهدي هذا النجاح الى نفسي الطموحة جداً ، لقد ظننت أنني لا استطيع ولكن من قال انا لها نالها و
ان أبت رغباً عنها أتيت بها فالحمد لله ، اللهم لا تجعله آخر عهدي من العلم واجعلها خير بداية
لطريق أعظم اللهم بارك لنا في علمنا و انفعنا بما علمتنا
أهدي ثمرة جهدي ونجاحي وفرحتي إلى أغلى ما أملك الى من رافقتني دعواتهم الطيبة إلى (والدي ،
ووالدتي)

وإلى الرجل العظيم الذي أخرج اجمل ما في داخلي وشجعني للوصول إلى رفيق دربي (أبوفهد)
وإلى قرة عيني إلى من جمل حياتي الذي جعل من أيامي الصعبة ضحكات (فهد)
ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته فالحمد
لله

فهرس المحتويات:

Contents

الإهداء	2
المستخلص: Abstract	7
الفصل الأول	8
المدخل العام للدراسة	8
المقدمة:	9
مشكلة الدراسة	10
أهمية الدراسة	12
أهداف الدراسة	13
تساؤلات الدراسة	13
فروض الدراسة	14
نموذج الدراسة:	15
حدود الدراسة:	15
خاتمة الفصل:	17
الفصل الثاني	18
الدراسات السابقة	18
مقدمة	19
الدراسات السابقة	19
أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة	22
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	23
الإطار النظري	23
أولاً: المخاطر الاقتصادية	23
ثانياً: الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على المؤسسات المالية	28
خلاصة الفصل:	38
الفصل الثالث	39
منهجية الدراسة	39
مقدمة:	40
منهج الدراسة :	40
طرق جمع البيانات والمعلومات ومصادرها:	40
مجتمع البحث	41
عينة الدراسة:	41
ثبات أداة جمع البيانات وصدقها :	41
الثبات Reliability :	41

43.....	الصدق (Validity):
43.....	الصدق الظاهري (Face Validity):
43.....	طريقة الصدق الداخلي:
44.....	الصدق البنائي
45.....	توزيع الاستبانة
45.....	أساليب المعالجة الإحصائية:
47.....	خصائص المشاركين في الدراسة:
48.....	المعالجة الإحصائية للبيانات
49.....	الفصل الرابع
49.....	النتائج والتوصيات
50.....	مقدمة
51.....	تحليل البيانات
59.....	النتائج
60.....	التوصيات
61.....	المراجع
62.....	المراجع العربية
63.....	المراجع الأجنبية

قائمة الجداول :

رقم الصفحة	عنوان الجدول
42	جدول (3-1) ثبات مقياسي الدراسة
42	جدول (3-2) اهمية موثوقية عبارات مقياسي الدراسة بواسطة Cronbach's Alpha if Item Deleted
43	جدول (3-3) معاملات الصدق لمقاييس الدراسة
44	جدول (3-4) معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد المخاطر الاقتصادية وبين الدرجة الكلية المخاطر الاقتصادية
44	جدول (3-5) معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد الاستقرار المالي للمؤسسات وبين الدرجة الكلية للاستقرار المالي للمؤسسات
45	جدول (3-6) طول الخلية لمقياس الدراسة وفقاً Likert ودرجة الممارسة
47	جدول (3. 7) المتغيرات الديموغرافية للمشاركين
51	جدول (3. 8) اتجاهات المبحوثين حول المخاطر الاقتصادية وأبعاده
52	جدول (3. 9) التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المخاطر الاقتصادية
54	جدول (3. 10)
55	جدول (3. 11) التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الاستقرار المالي للمؤسسات

المستخلص : Abstract

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير المخاطر الاقتصادية على استقرار المؤسسات المالية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تتزايد حدوثها في العصر الحديث. تتناول الدراسة المخاطر الاقتصادية بمختلف أنواعها، مثل مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، وكيف تؤثر هذه المخاطر على الأداء المالي للمؤسسات. اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبيانات تم توزيعها على موظفي البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

توصلت الدراسة إلى نتائج رئيسية تشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة بين المخاطر الاقتصادية والاستقرار المالي، حيث بلغ معامل الارتباط 0.366. كما أظهرت النتائج أن المخاطر الاقتصادية تفسر حوالي 13.4% من التباين في الاستقرار المالي، مما يستدعي النظر إلى عوامل أخرى تؤثر في هذا الاستقرار. علاوة على ذلك، كانت قيمة F المحسوبة تشير إلى دلالة إحصائية قوية، مما يعكس موثوقية النموذج المستخدم في الدراسة.

توصي الدراسة المؤسسات المالية بتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الاقتصادية، وتنويع محفظتها الاستثمارية، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي. كما تدعو إلى أهمية الاستثمار في تدريب الموظفين وتعزيز التعاون مع الجهات التنظيمية لضمان استقرار النظام المالي في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة.

الكلمات المفتاحية : المخاطر الاقتصادية، الاستقرار المالي، المؤسسات المالية، إدارة المخاطر، الأزمات الاقتصادية.

الفصل الأول

المدخل العام للدراسة

المقدمة:

يعد الاستقرار المالي أحد الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها اقتصادات الدول في الحفاظ على نموها واستقرارها. ومن أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في العصر الحديث في المخاطر الاقتصادية التي تتنوع وتتعدد، والتي قد تؤثر بشكل كبير على استقرار هذه المؤسسات في ظل الأزمات الاقتصادية فقد أصبحت المخاطر الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية والمالية المعاصرة، خاصة في ظل العولمة المالية والانفتاح الاقتصادي الذي نشهده على مستوى العالم.

المخاطر الاقتصادية تشير إلى التهديدات التي قد تؤثر على الأداء الاقتصادي للمؤسسات المالية أو تسبب تقلبات غير مرغوب فيها في الأسواق المالية. تشمل هذه المخاطر العديد من الأنواع مثل المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة، والتضخم. وأسعار العملات، بالإضافة إلى المخاطر السياسية والائتمانية والتشغيلية، كما أن الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الأزمات المالية العالمية تبرز كمحفزات لتزايد المخاطر الاقتصادية بشكل كبير، حيث تجبر المؤسسات المالية على مواجهة تحديات غير مسبقة في ضوء تقلبات السوق وتغيرات البيئة الاقتصادية.

تتعدد تأثيرات المخاطر الاقتصادية على استقرار المؤسسات المالية. ففي الأوقات التي تشهد فيها الاقتصادات أزمات مالية تتزايد احتمالية تعرض البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للمخاطر فشل في الحفاظ على استقرارها. هذا الفشل يمكن أن يؤدي إلى العديد من العواقب السلبية، مثل فقدان الثقة في النظام المالي انبار مؤسسات مالية كبرى وتدهور الاقتصاد بشكل عام. وقد يظهر هذا بوضوح في الأزمات المالية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، مثل الأزمة المالية العالمية في 2008 وأزمة كوفيد 19 في 2020، حيث تسببت كل منهما في هزات اقتصادية كبيرة أثرت بشكل بالغ على المؤسسات المالية حول العالم.

تكمن أهمية البحث في دراسة العلاقة بين المخاطر الاقتصادية واستقرار المؤسسات المالية في ظل الأزمات الاقتصادية. يتناول البحث أثر تلك المخاطر على الأداء المالي للمؤسسات المالية وكيفية تعامل هذه المؤسسات مع المخاطر الاقتصادية، وأساليب التكيف والتخفيف التي تعتمد عليها للحفاظ على استقرارها في فترات الأزمات. كما يسعى البحث إلى تقديم حلول واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات المالية على مقاومة الأزمات الاقتصادية والتخفيف من تأثير المخاطر الاقتصادية.

يمكن ملاحظة أن المخاطر الاقتصادية قد تؤثر على استقرار المؤسسات المالية بشكل مباشر من خلال تقلبات السوق أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيراتها على ثقة المستثمرين والعملاء لذلك، فإن فهم كيفية تأثير المخاطر الاقتصادية على المؤسسات المالية في ظل الأزمات بعد أمراً بالغ الأهمية في توفير بيئة مالية آمنة ومستقرة يعتمد استقرار المؤسسات المالية على قدرتها في التكيف مع هذه المخاطر وتقديم استراتيجيات فعالة لإدارتها، مما يساهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي بشكل عام

مشكلة الدراسة.

تشهد المؤسسات المالية في العالم تحديات متزايدة بسبب تفاقم المخاطر الاقتصادية التي تطرأ بشكل غير متوقع وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية الكبرى إن هذه المخاطر تشمل عدة جوانب كالتضخم وتقلبات أسعار الفائدة وأسعار العملات فضلاً عن المخاطر السياسية والائتمانية والتشغيلية فعندما تواجه المؤسسات المالية أزمات اقتصادية عميقة، فإنها تصبح عرضة للاضطراب وعدم الاستقرار، مما يعوق قدرتها على تحقيق أهدافها ويهدد ديمومها بشكل هذا الوضع تهديداً كبيراً لاستقرار النظام المالي ككل، ويجعل من الصعب على المؤسسات المالية الحفاظ على ثقة العملاء والمستثمرين في أدائها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

أظهرت التجارب السابقة، مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وأزمة جانحة كوفيد - 19، أن الأزمات الاقتصادية يمكن أن تكون لها تأثيرات عميقة على استقرار المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى

حالات من البلع المالي وانخفاض قيمة الأصول وزيادة معدلات التعار في هذه الأوقات تواجه المؤسسات المالية ضغوطاً كبيرة من حيث السيولة وتواجه صعوبة في تلبية متطلبات العملاء والمستثمرين تتفاقم هذه التحديات بسبب ترابط النظام المالي العالمي، حيث تؤثر الأزمة في بلد معين على المؤسسات المالية في دول أخرى، مما يزيد من أهمية إيجاد حلول فعالة للتعامل مع هذه المخاطر.

تتبع مشكلة الدراسة أيضاً من الحاجة الملحة إلى إيجاد أساليب مبتكرة ومرنة لإدارة المخاطر الاقتصادية التي تواجه المؤسسات المالية في ظل الأزمات تتطلب هذه الأساليب توجيه الجهود نحو تحديد المخاطر وفهمها بشكل أعمق. وتطوير استراتيجيات نقل من تأثيراتها السلبية على الاستقرار المالي ومع أن هناك جهوداً متزايدة في مجال إدارة المخاطر المالية، إلا أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات التي تقدم فيماً شاملاً ومتكاملاً لكيفية التعامل مع المخاطر الاقتصادية خلال الأزمات الكبيرة وهذا يجعل المؤسسات المالية في موقف صعب حيث تحتاج إلى إدارة المخاطر بطرق جديدة وفعالة لضمان بقائها واستقرارها. تتزايد أهمية هذه المشكلة في ضوء زيادة الاعتماد العالمي على الأنظمة المالية المتكاملة، مما يجعل المؤسسات المالية أكثر عرضة للتأثر بالمخاطر الخارجية التي يصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها يؤدي هذا الاعتماد إلى تعقيد النظام المالي وجعله أكثر هشاشة أمام الأزمات حيث قد تؤدي أزمة في منطقة معينة إلى تأثيرات متسلسلة تتسبب في انعدام الاستقرار في مناطق أخرى

تعد إدارة المخاطر الاقتصادية من التحديات الاستراتيجية التي تتطلب قدرة المؤسسات المالية على التكيف السريع واتخاذ القرارات المناسبة في أوقات الأزمات فمع تزايد عدم اليقين والتقلبات الاقتصادية أصبح من الضروري أن تعتمد المؤسسات على أنظمة قوية للتنبؤ بالمخاطر، وتطوير آليات فعالة للحد من تأثيرها على الأداء المالي والاستقرار العام ولتحقيق ذلك، قد تلجأ المؤسسات إلى استخدام أدوات إدارة المخاطر المتقدمة، مثل التحوط من خلال المشتقات المالية، وتنويع الاستثمارات، ورفع مستويات السيولة لتجنب حالات العجز كما أن تطوير نماذج استباقية لرصد المخاطر وتحديد تأثيراتها المحتملة على المؤسسات

يساعد في اتخاذ تدابير وقائية تمنع تفاقم الأزمات إن تعزيز القدرات المؤسسية للتعامل مع هذه التحديات يسهم بشكل كبير في استدامة المؤسسات المالية وقدرتها على الحفاظ على الاستقرار المالي في الأوقات الحرجة، مما يعكس أهمية هذه الدراسة في تقديم حلول مبتكرة لمواجهة المخاطر الاقتصادية بفاعلية.

أهمية الدراسة.

1- الأهمية العلمية

- تركز الدراسة على المخاطر الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار المالي، مما يوفر إطاراً علمياً لتقييم المخاطر بشكل منهجي.

- تضيف الدراسة قيمة علمية للمجتمع الأكاديمي، وتفتح المجال لمزيد من الأبحاث في مجال إدارة المخاطر خلال الأزمات.

- توفر نماذج وأطر تحليلية جديدة لمراقبة أداء المؤسسات المالية، ما يعزز القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها.

- توضح كيف يمكن للمؤسسات المالية أن تعزز النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات فعالة في إدارة المخاطر.

2- الأهمية العملية

- تسعى الدراسة لتقديم استراتيجيات مبتكرة لمساعدة المؤسسات المالية في إدارة المخاطر والتكيف مع الضغوط المالية.

- توفر الدراسة للمؤسسات أحدث الطرق والأساليب العالمية في إدارة المخاطر، مما يعزز كفاءتها في مواجهة التقلبات.

- تتيح الدراسة للمؤسسات تحسين قدرتها على الاستجابة للأزمات، مما يضمن استمراريته ونجاحها في بيئة اقتصادية غير مستقرة.

- تقدم الدراسة رؤى مفيدة لصانعي السياسات حول كيفية تطوير استراتيجيات أفضل لحماية المؤسسات المالية وتعزيز الاقتصاد.

أهداف الدراسة.

- دراسة تأثير المخاطر الاقتصادية المختلفة على استقرار المؤسسات المالية خلال الأزمات الاقتصادية.
- تحديد الاستراتيجيات الفعالة التي يمكن أن تتبناها المؤسسات المالية لإدارة المخاطر الاقتصادية والتخفيف من آثارها.
- استكشاف كيفية تمكين المؤسسات المالية من التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية المحتملة واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.
- دراسة دور السياسات الحكومية والتنظيمية في تعزيز استقرار المؤسسات المالية خلال الأزمات الاقتصادية.
- تعزيز وعي المؤسسات المالية بأهمية دورها في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية.

تساؤلات الدراسة

1. ما تأثير المخاطر الاقتصادية المختلفة على استقرار المؤسسات المالية في ظل الأزمات الاقتصادية؟
2. ما هي الاستراتيجيات الفعالة التي يمكن أن تتبناها المؤسسات المالية لإدارة المخاطر الاقتصادية والتخفيف من آثارها ؟
3. كيف يمكن للمؤسسات المالية التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية المحتملة واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتجنب تأثيراتها السلبية؟

4. ما دور السياسات الحكومية والتنظيمية في تعزيز استقرار المؤسسات المالية في أوقات الأزمات الاقتصادية؟

5. كيف يمكن للمؤسسات المالية تعزيز وعيها بأهمية دورها في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية ؟

فروض الدراسة

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الاقتصادية واستقرار المؤسسات المالية خلال الأزمات الاقتصادية.

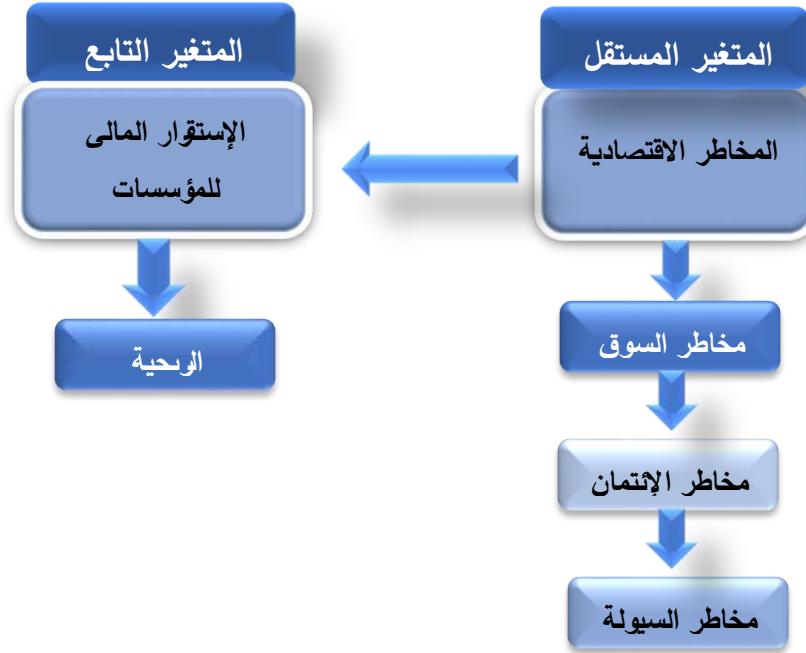
2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الاقتصادية وتقليل آثارها السلبية على المؤسسات المالية.

3- تتمتع المؤسسات المالية التي تستخدم أدوات التنبؤ بالمخاطر بعلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع قدرتها على تجنب التأثيرات السلبية للمخاطر الاقتصادية.

4- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين السياسات الحكومية والتنظيمية واستقرار المؤسسات المالية في أوقات الأزمات الاقتصادية.

5- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين وعي المؤسسات المالية بدورها في دعم الاستقرار الاقتصادي الوطني ومساهمتها في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

نموذج الدراسة:



شكل رقم (1-1): نموذج البحث

حدود الدراسة:

تحدد حدود هذه الدراسة في عدة جوانب تتعلق بنطاق الموضوع، والزمان والمكان كما يلي:

1. **الجانب الموضوعي:** تركز الدراسة على تحليل تأثير المخاطر الاقتصادية على استقرار المؤسسات المالية في ظل الأزمات الاقتصادية، مع التركيز على المخاطر الاقتصادية الرئيسية مثل مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، والمخاطر السوقية على الرغم من شمولية الموضوع، إلا أن الدراسة لا تتناول كافة أنواع المخاطر الاقتصادية، بل تركز بشكل خاص على تلك التي تؤثر بشكل كبير على استقرار المؤسسات المالية أثناء الأزمات

2. الجانب الزمني: تشمل الدراسة الفترة الزمنية للأزمات الاقتصادية الكبرى التي وقعت في العقدين الأخيرين مثل الأزمة المالية العالمية في 2008 وأزمة COVID-19 في 2020. كما أنها تركز على تقييم تأثير هذه الأزمات على المؤسسات المالية في هذه الفترات فقط دون التطرق إلى أزمات سابقة أو ما قد يحدث في المستقبل.

3. الجانب المكاني : المملكة العربية السعودية

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل، تم تقديم عرض عام للدراسة، حيث تم استعراض فكرة عامة عن الموضوع المختار. كما تم تحديد مشكلة البحث وطرح التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عليها. بالإضافة إلى ذلك، تم توضيح أهمية البحث والأهداف التي يهدف إلى تحقيقها، إلى جانب الفرضيات التي تحاول الدراسة إثباتها.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

مقدمة

تُعتبر الأزمات الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرارها وقدرتها على تحقيق النمو. في هذا الفصل ، سوف نستعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت تأثير المخاطر الاقتصادية على استقرار المؤسسات المالية. من خلال تحليل السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التي اتخذتها الدول لمواجهة الأزمات، مثل الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة كورونا 2020، نسعى إلى فهم كيفية تأثير المخاطر الاقتصادية المتعددة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، على أداء المؤسسات المالية. يقدم هذا الفصل إطاراً معرفياً يعزز من فهم العلاقات الديناميكية بين المخاطر الاقتصادية واستقرار المؤسسات المالية، مما يساهم في توجيه السياسات المستقبلية ويعزز من استدامة القطاع المالي.

الدراسات السابقة

دراسة مقابلة وهيلات (2018) ركزت هذه الدراسة على السياسات الاقتصادية الحكومية التي اتخذتها السلطات الرقابية في الأردن ودول عربية أخرى لمواجهة الأزمات المالية، خاصة الأزمة المالية العالمية. تم تحليل الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية في مختلف الدول حيث تبنت بعض الدول مثل السعودية سياسات مالية توسعية لتعزيز السيولة، بينما اعتمدت دول أخرى مثل الأردن سياسات الضمان الودائع وتعديل التشريعات وأظهرت الدراسة أن البنوك المركزية كانت أكثر قدرة من هيئات الأوراق المالية على امتصاص تأثير الأزمات المالية.

كما تطرقت الدراسة إلى السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول العربية المصدرة للنفط والدول غير النفطية، حيث ركزت الدول النفطية على زيادة الإنفاق الحكومي وتحفيز الاقتصاد من خلال ضخ الأموال في القطاع المصرفي، بينما كانت الدول غير النفطية تعتمد على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ سياسات نقدية توسعية.

دراسة منصور (2018) هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني ، مستعرضة حجم مخاطر الائتمان والسيولة التي يواجهها القطاع المصرفي ومدى الاستقرار المصرفي اليمني، وأظهرت الدراسة نتائج عدة أهمها : على مستوى كل بنك على حدة بأنه أثرت مخاطر الائتمان على كل من البنك الأهلي وبنك اليمن الدولي ، في حين لم تؤثر المخاطر الائتمانية على كل من : البنك اليمني والبنك التجاري وبنك اليمن والكويت ، كما أفادت النتائج بأنه لم تؤثر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك باستثناء بنك اليمن الدولي ، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات التي ستساهم في تحقيق المزيد من الاستقرار .

دراسة أسميان وبو الحرت (2020). تناولت الدراسة تأثير التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية على الصناعة المصرفية، مشيرة إلى التحديات التي تواجه البنوك في ظل هذه التغيرات وأهمية تكيفها مع الظروف المتغيرة ونتيجة لذلك، ظهرت الحاجة إلى إطار رقابي قوي يساهم في حماية العمل المصرفي وقد أظهرت الدراسة كيف أن المخاطر المالية أصبحت أكثر وضوحًا في ظل الأزمات المتتالية، مثل الأزمة المالية العالمية الأخيرة وأزمة COVID - 19 التي كان لها تأثير كبير على النظام المالي العالمي كما أشارت الدراسة إلى دور المؤسسات المالية العملاقة مثل PMorgan Chase & CO في مواجهة هذه الأزمات، وكيفية تأثيرها في الحفاظ على استقرار الأنظمة المالية العالمية

كما سلطت الدراسة الضوء على مقررات لجنة بازل الدولية التي تهدف إلى تحسين الاستقرار المالي والمصرفي العالمي وقد تم تطوير هذه المقررات عبر ثلاث اتفاقيات لتعزيز الرقابة المصرفية وتعزيز قدرات البنوك على مواجهة المخاطر المحتملة في ضوء الأحداث الاقتصادية والمالية الجارية، تؤكد الدراسة أن الالتزام بمقررات لجنة بازل يساعد في تحسين قدرة المؤسسات المالية على الصمود أمام الأزمات الكبيرة وبعد أداة أساسية لضمان استقرار النظام المصرف الدولي

دراسة بن الدين (2020) هدفت الدراسة إلى استكشاف الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الأزمات المالية. تمت مناقشة السياسات النقدية والتدابير التي اتخذها البنوك المركزية في مواجهة الأزمات الكبرى، مثل الأزمة المالية العالمية 2008. وتناول البحث مختلف السياسات النقدية التي اتخذتها الدول من أجل امتصاص آثار الأزمات المالية مثل السياسات التوسعية والتحفيزية التي سعت إلى تعزيز السيولة ودعم النظام المالي وقد أظهرت الدراسة أن البنوك المركزية كانت أكثر قدرة من الهيئات الرقابية الأخرى على مواجهة آثار الأزمات المالية من خلال استخدام آليات مالية مرنة وفعالة

كما قدمت الدراسة تحليلاً للسياسات التي استخدمتها الدول عبر تجارب متعددة، مثل زيادة الإنفاق الحكومي وتحفيز السيولة في الأسواق المالية كما تم التركيز على الإجراءات التي اتخذتها الدول المصدرة للنفط مثل السعودية والجزائر التي اعتمدت سياسات نقدية توسعية لتخفيف أثر الأزمة، بينما تبتلت الدول الأوروبية إجراءات مختلفة مثل ضخ الأموال في أسواق المال وشراء أسهم المؤسسات المالية الكبرى. وأكدت الدراسة أن هذه السياسات ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية.

دراسة تهامي و زيتون (2022) هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الشمول المالي بأبعاده إمكانية الوصول للخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية ، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية ، تأثير الخدمات المالية على الاستقرار المالي لفئات المجتمع المختلفة بأبعاده تغطية النفقات ، التحكم في الأمور المالية ، الشعور بالأمان المالي ، وتحديد تأثير التحول الرقمي بأبعاده التقنيات الرقمية ، الكوادر البشرية ، الخدمات المالية الرقمية ، الإجراءات الداعمة للتحول الرقمي على الاستقرار المالي لفئات المجتمع ، تحديد وقياس الدور المعدل التأثير التفاعلي للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي لفئات المجتمع ، وتحقيقاً لهدف الدراسة تم تصميم قائمة استقصاء تتضمن متغيرات الدراسة الثلاثة

وتم توزيع 600 استمارة استقصاء علي عملاء 7 بنوك في القطاع المصرفي المصري، وهي أفضل 7 بنوك من إجمالي 38 بنك مصري من حيث الشمول المالي ، وذلك أخذاً في الاعتبار معيار انتشار فروع البنوك محل الدراسة على مستوى الجمهورية ، وعدد أجهزة الصراف الآلي وتتمثل تلك البنوك في البنك الأهلي ، بنك مصر ، البنك الزراعي المصري بنك القاهرة ، بنك QNB الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك الإسكندرية ، وتحقيقاً لهدف الحصول على البيانات المطلوبة بأكبر درجة ممكنة من الدقة ، قام الباحثان بتوزيع العينة على عملاء البنوك محل الدراسة حسب نسبة العملاء لكل بنك ، حيث تم اختيار مفردات العينة المحددة لكل بنك بشكل عشوائي بواقع عميل كل 20 دقيقة وكانت نسبة الردود 86% ، وتوصلت الدراسة الحالية إلى أن التحول الرقمي له دوراً معديلاً في العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي لفئات المجتمع ، فالشمول المالي يعزز الاستقرار المالي لفئات المجتمع ، ولكن التحول الرقمي يزيد من التأثير الإيجابي لهذه العلاقة .

حيث توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمواطنين ، ويتزايد أثره الإيجابي على فئات المجتمع في ظل توسيع استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال التوسع في استخدام التحول الرقمي ، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية للمواطنين والتقليل من حدة التضخم وارتفاع الأسعار .

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها:

- من خلال مراجعة الدراسات السابقة، تمكن الباحث من تحديد الفجوات البحثية و بناء مشكلة البحث.
- الاستفادة من الاطار النظري للدراسات السابقة في تصميم هذه الدراسة.
- تحديد منهج البحث و تحديد أفضل الاساليب والادوات لجمع البيانات وتحليلها.
- إبراز الاهمية النظرية والتطبيقية لموضوع البحث.

- التعرف على طريقة حساب العدد المناسب لعينة البحث .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بينما تناولت الدراسات السابقة أزمات اقتصادية في سياقات متنوعة، تركز هذه الدراسة بشكل خاص على البيئة الاقتصادية للمملكة، مما يوفر تحليلاً دقيقاً للسياق المحلي. كما تركز هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المخاطر الاقتصادية، مثل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق.

كما تتضمن الدراسة تحليلاً للأزمات الاقتصادية الحديثة، بما في ذلك أزمة كورونا 2020، مما يعكس التغيرات والتحديات الحالية التي تواجه المؤسسات المالية، بينما قد تركز الدراسات السابقة على أزمات تاريخية.

وتعالج الدراسة كيفية تأثير المخاطر الاقتصادية على استقرار المؤسسات المالية في ظل الأزمات، مما يساهم في تعزيز الفهم الأكاديمي والعملية لكيفية تفاعل هذه العوامل.

الإطار النظري

أولاً: المخاطر الاقتصادية

تُعتبر المخاطر الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم. هذه المخاطر تمثل مجموعة من العوامل التي قد تؤثر سلباً على الأداء المالي للمؤسسات، مما يعرضها لمخاطر الإفلاس أو التدهور

❖ تعريف المخاطر الاقتصادية

المخاطر الاقتصادية هي تلك المخاطر التي تنشأ من التغيرات غير المتوقعة في البيئة الاقتصادية، بما في ذلك التقلبات في الأسعار، والسياسات الحكومية، والظروف الاقتصادية العامة. يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى تأثيرات سلبية على الأداء المالي للمؤسسات، مما يجعل من الضروري فهمها وتقييمها

بشكل دقيق. (احلاسه، 2013، ص 57)

❖ أنواع المخاطر الاقتصادية

تتعدد أنواع المخاطر الاقتصادية، ويمكن تصنيفها إلى عدة فئات رئيسية:

1- المخاطر السوقية

تُعرّف المخاطر السوقية بأنها التقلبات التي تحدث في أسعار السندات والأسهم والأصول المالية الأخرى نتيجة لتغيرات في السوق. هذه المخاطر ناتجة عن العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على العرض والطلب في السوق. تعتبر المخاطر السوقية جزءًا أساسيًا من أي استثمار، حيث يمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح. (Tansey et al., 2010, p.40)

العوامل المؤثرة في المخاطر السوقية

تتأثر المخاطر السوقية بعدد من العوامل، منها: (الخفاجي، 2019، ص 37)

1. التغيرات الاقتصادية: تتضمن التغيرات في معدلات الفائدة، والتضخم، والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، إذا ارتفعت معدلات الفائدة، فقد تنخفض أسعار الأسهم، حيث يصبح الاقتراض أكثر تكلفة.
2. الأحداث السياسية: الأحداث السياسية مثل الانتخابات، والتغيرات الحكومية، والحروب، قد تؤثر بشكل كبير على الأسواق.
3. الأخبار العالمية: تطورات الأسواق العالمية، مثل الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية، تلعب أيضًا دورًا في المخاطر السوقية. فالأخبار السلبية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار الأصول.

أنواع المخاطر السوقية

تشمل المخاطر السوقية عدة أنواع، من أبرزها: (الخفاجي، 2019، ص 42)

1. مخاطر الأسهم: تتعلق بتقلبات أسعار الأسهم في السوق. يمكن أن تؤدي التغيرات غير المتوقعة في أداء الشركات أو السوق بشكل عام إلى انخفاض كبير في قيمة الأسهم.

2. مخاطر سعر الفائدة : تتعلق بتغيرات أسعار السندات نتيجة لتغيرات في معدلات الفائدة. عندما ترتفع معدلات الفائدة، تنخفض أسعار السندات، مما يؤدي إلى خسائر للمستثمرين.

3. مخاطر أسعار الصرف: تتعلق بتقلبات أسعار صرف العملات، والتي يمكن أن تؤثر على المؤسسات التي تتعامل مع عملات متعددة، مما يؤدي إلى خسائر أو أرباح غير متوقعة.

تأثير المخاطر السوقية على المؤسسات المالية

تؤثر المخاطر السوقية بشكل مباشر على الأداء المالي للمؤسسات. إذا كانت المؤسسة تعتمد بشكل كبير على استثمارات في الأسهم أو السندات، فإن أي تقلبات في السوق يمكن أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في قيمة الأصول. (Hanmanth,2014,pp.268:267)

1. تأثير على الربحية: المخاطر السوقية يمكن أن تؤدي إلى تراجع إيرادات المؤسسات. عندما تنخفض أسعار الأصول، تتأثر الأرباح بشكل كبير، مما قد يضع ضغطاً على السيولة المالية.
 2. تأثير على استراتيجيات الاستثمار: يجب على المؤسسات المالية تعديل استراتيجياتها الاستثمارية استجابةً للمخاطر السوقية. قد يتطلب الأمر اتخاذ قرارات سريعة بشأن شراء أو بيع الأصول.
 3. تأثير على سمعة المؤسسة: في حالات التقلبات الكبيرة، قد تؤثر الخسائر الكبيرة على سمعة المؤسسة. تعتبر السمعة عاملاً حيوياً لجذب العملاء والمستثمرين، وأي تقلبات في الأداء قد تؤدي إلى فقدان الثقة.
- 2- مخاطر الائتمان :

إن من أهم النشاطات التي يؤديها القطاع المصرفي هو منح الائتمان ، فالائتمان المصرفي هو مدخل اقتصادي يساهم في العملية الإنتاجية ولكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة. (عمرن، 2015، ص 33)

مفهوم مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان يعني تخلف العملاء عن الدفع أو عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل. وعليه فإن خطر الائتمان هو ذلك المتغير الأساسي المؤثر على صافي

الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد لأنه كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقاً للتواريخ المحددة . (منصور ، 2018، ص 390)

أسباب مخاطر الائتمان

تعتبر القروض هي أهم مصادر الائتمان ويذكر أن مخاطر الائتمان موجودة في أنشطة البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها وعلى ذلك يمكن القول أن المخاطر الائتمانية تتحقق نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية. (Njanike,2009,p.173)

فالعوامل الخارجية : وتتمثل في تغيرات الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال وتغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثاراً سلبية على الطرف المقابل . أما العوامل الداخلية : وتتمثل في : ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك لعدم الخبرة أو عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة وضعف سياسات التسعير وضعف إجراءات متابعة المخاطر.

الآثار السلبية للمخاطر الائتمانية على مستوى البنوك التجارية

تواجه البنوك العديد من الآثار السلبية التي تهدد سلامته وبقائه أهمها: (منصور ، 2018، ص 392)

- 1- عدم قدرة البنوك على تحصيل الأقساط المستحقة وكذا فوائدها في مواعيد استحقاقها يؤدي إلى تجميد جزء كبير من موارد البنك واستقطاع جزء من الأرباح لتغطية المخصصات .
- 2- انخفاض معدل دوران القروض التي يقوم البنك بتوظيفها مما يؤثر على صافي دخل البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية ، وحرمان البنوك من عوائد الاستثمارات البديلة .
- 3- إحجام البنوك عن منح قروض جديدة خوفاً من تعسر الشركات (ونحوه المقترضة في المستقبل وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة السيولة لدى البنك وانخفاض معدل العائد

4- زيادة احتمال عجز البنك عن الوفاء بحقوق أو بودائع المودعين مما يؤدي في النهاية إلى الفشل المالي للبنك وإنهياره . كما يتطلب إدارة الديون المتعثرة مستويات إدارية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة وهؤلاء كان من الممكن الاستفادة منهم في أعمال أكثر فائدة للبنك . وتنعكس هذه المخاطر بالسالب على نفسية وإنتاجية موظفي البنك ، وهو ما يؤدي إلى أن تنخفض الربحية ونمو البنك .

3- مخاطر السيولة

تعتبر السيولة المصرفية مؤشراً لقياس القوة المالية للمصرف ، وتعرف مخاطر السيولة " بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الالتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات أو هي " عدم كفاية السيولة المتطلبات التشغيل العادية وقد يكون نتيجة لصعوبات في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو عدم القدرة على تسييل الأصول". (عمرن، 2015، ص 33)

أسباب مخاطر السيولة :

هناك من يرى أن مخاطر السيولة تنشأ لوجود سببين من الأسباب الرئيسية لمخاطر السيولة هي الخلل في التوازن بين الأصول والخصوم ، وعدم تطابق تواريخ الاستحقاق والذي يمكن أن يحدث بسبب شرطين: (عبد الجبار ، 2008، ص 341)

الأول: الأصول السائلة التي تكون متوفرة في أجزاء واسعة من المطلوبات المتقلبة ، والمعروف بفجوة السيولة الثاني: المبلغ المتوقع من الأموال اللازمة على جانب الأصول أعلى من المبلغ المتوقع من الأموال المتاحة على جانب المطلوبات ، وهو ما يعرف باسم الحاجة للسيولة .

آثار مخاطر السيولة :

يكون على المؤسسة التي تعاني من شحه في السيولة اللجوء للقيام بمعاملات بتكلفة كبيرة مما قد يؤدي إلى فقدان الأرباح وفي أسوأ سيناريو يمكن أن تؤدي مخاطر السيولة إلى حالة إفلاس المؤسسة إذا كانت

غير قادرة على القيام بالمعاملات حتى بالأسعار الجارية ولمخاطر السيولة ثلاثة جوانب : (المرسومي، 2017، ص 43)

الأول: نقص شديد في السيولة ،

والثاني: احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة ،

والثالث: القدرة على تدابير الأموال بتكلفة عادية وينتج عن الحالة الأولى أي اللا سيولة الشديدة الإفلاس أي أنها مخاطر قاتلة . حيث أن المخاطر التي تنجم عن اللا سيولة تكون أكثر قسوة على البنك لانعكاساتها المباشرة على جدارته الائتمانية وسمعته بين عملائه ، ولتأثيرها الممتد في الحالات الحادة لمناطق جغرافية أخرى للعلاقة التشابكية بين وحدات النظام المصرفي بما يخلق ما يعرف بمخاطر عدوى نقل الفشل بين البنوك ، والتي قد تكون في بدايتها مجرد هزات مالية صغيرة لم تلبث أن تتفاقم وتنتشر لعدم التحسب المبكر بها بأساليب التنبؤ المناسبة.

ثانيا: الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على المؤسسات المالية

تعريف الأزمة الاقتصادية

تُعرّف الأزمات الاقتصادية بأنها فترات من الاضطراب الشديد في النشاط الاقتصادي، والتي غالبًا ما تؤدي إلى فقدان الوظائف، وانخفاض الإنتاج، وزيادة معدلات الفقر. يمكن أن تتسبب الأزمات في انهيارات في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى تداعيات واسعة النطاق على الاقتصاد الكلي. (عثمان، 2021، ص 621)

كما تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها عدم كفاية عوامل الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي عن الوفاء بالالتزامات المطلوبة في السوق لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، فعدم كفاية المحاصيل الزراعية أو المياه في بلد ما يحدث مجاعه أو قحطا لندرة الحاجات وقتلتها فتحدث الأزمة الاقتصادية. (الحسيني، 1989، ص 44).

توجد أنواع عديدة من الأزمات الاقتصادية، تتنوع في أسبابها وتأثيراتها على الاقتصاد والمجتمعات. من بين هذه الأنواع، نجد الأزمات المالية، الأزمات الاقتصادية الكلية، الأزمات السيادية، والأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية. ولكن سوف نناقش الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وأزمة كورونا في عام 2020.

أولاً: الأزمة المالية العالمية

نشأت الأزمة المالية العالمية بسبب السياسات المتبعة من قبل المصارف لكن من ناحية آثارها على الاقتصاد العالمي فتلاحظ أن هذه الأزمة أثرت على أسعار الأسهم في العالم وفي مديونية بعض الدول وكذلك أسعار صرف بعض العملات. ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية بالرأسمالية، وفي العام نفسه من إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٧٧٦ ، ظهر كتاب ثروة الأمم للمفكر آدم سميث، ولم ينشغل الفكر الاقتصادي بأفكار التوازن في السوق، اعتماداً على فكرة آدم سميث "اليد الخفية" ويقصد اليد المثلى في ضبط إيقاع السوق وتقدم هذه الحرية على التعاقد الحر وكانت الاختلافات التي تواجه السوق تعالج دون خلل في الاقتصاد. (عثمان، 2021، ص 656)

وفي عام ١٨١٢ بدأت الثورات الاقتصادية والتراجع في حركة رأس المال الثابت والذي سبب الأزمة في ذلك الوقت. وكان التضخم يمثل قدراً غير محسوس، وفي عام ١٩٢٩ تعرض النظام الرأسمالي الأزمة عنيفة، سميت بالكساد العظيم The Great Depression بسبب حرية السوق المطلقة، وطالب الرئيس الأمريكي هيربرت هوفر بعدم تدخل الدولة عملاً لمبدأ اليد الخفية هي القادرة وحدها على ضبط النظام الاقتصادي، إعمالاً لأفكار آدم سميث ولكن حدث انهيار للبنوك والمؤسسات المالية ولم تعالج الأزمة وارتفعت البطالة لتصل إلى ٢٥% من قوة العمل، وقام روزفلت عام ١٩٥٤ بإنشاء عدد كبير من المشاريع العامة، مثل إنشاء شبكة الطرق والمشروعات الكبرى بناء على الأفكار الاقتصادية المالية

للمفكر كينز، وقام روزفلت عام ١٩٤١م في جلب وكسب رضا الطبقات العاملة والمحاربة بإرسال رسالة تتضمن الحريات الأربع التي رأى أن يعاد تشييد العالم على أساسها بعد الحرب العالمية الثانية وأهمها تحرير الفرد من الحاجة. بكسب الطبقات العاملة بإرسال رسالة تتضمن الحريات الأربعة لتشديد المعالم بعد الحرب العالمية الثانية وأهمها تحرير الفرد من الحاجة (Smithe,1981,p.9)

وفي أواخر الستينيات حدثت أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية كان على أثرها الخروج من قاعدة الذهب، وخروج رعوس الأموال للعمل في أوروبا خاصة، وظهرت أفكار ميلتون فريدمان في شأن نظرية كمية النقود الحديثة التي روجت لزيادة النقود وكمياتها وأدارت الدفع وروجت البنوك ومؤسسات التمويل هذه الفكرة للحفاظ على أرباحها حتى تصاعدت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨ وانتشرت في دول العالم (خلاف، 2008، ص 302).

والأزمة المالية العالمية أدت لهبوط الدولار وتراجع حاد للبورصات وأفلس رابع أكبر بنك أمريكي ليمان براذرز ، وتدهورت أسعار الأسهم تأثرا بالأزمة العقارية الأمريكية وضحت البنوك المركزية مئات المليارات لتوفير السيولة وإنقاذ البنوك والشركات من خطر الإفلاس.

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨ بخطة مالية تتكلف تريليون دولار تتضمن شراء الدولة للمؤسسات المتعثرة وهو ما يقارب التأمين للمؤسسات المتعثرة. وفي هذه الأزمة المالية العالمية حدث إفلاس الكثير من البنوك حتى وصلت إلى أربعمائة بنك تم إفلاسهم، ولم يفلس مصرف إسلامي واحد في هذه الأزمة؛ مما أدهش العالم والخبراء الاقتصاديين. (عثمان، 2021، ص 659)

وحيث إن الأسواق المالية العالمية تعرضت لأزمة مالية نتيجة أزمة الرهن العقاري التي تعرض لها السوق المالي الأمريكي وتوقف المدينين عن السداد للبنوك نتيجة فقدهم وظائفهم وعدم قدرتهم على سداد أقساط العقارات وأفلس شركات التأمين، نتيجة سداد قيمة التأمين على السندات وتوقفت البنوك عن السداد وأفلست المؤسسات المالية وانتقلت هذه الأزمة إلى الأسواق الأوروبية نتيجة قيام البنوك الأوروبية بشراء

سندات الرهن العقاري من البنوك الأمريكية مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار الأصول الحقيقية والمالية ، وتحولت إلى أزمة مالية عالمية. (Taylor,2009)

لم ينتبه صانعو السياسة ومتخذو القرار في الاقتصاديات الرئيسة وربما لم يرغبوا في التنبه إلى أن العوامل التي أدت إلى الأزمة كانت موجودة وقائمة على المستويين المحلي والدولي منذ سنوات طويلة بل عقود طويلة، ولذلك بدت الأزمة كدوامة مالية واقتصادية بدأت دورانها، ودخل الاقتصاد العالمي في أسر أزمة من أصعب أزmates المالية والاقتصادية وأخطرها وأعنفها (البلتاجي، 2012، ص 26).

ظهرت بوادر الأزمة المالية العالمية الحالية في البداية في شهر أغسطس عام ٢٠٠٧ عندما قامت الحكومة الألمانية بالتدخل لإنقاذ المصرفين الألمانين Sachsen LB و KB الذين كانا قد قاما بالاستثمار بإفراط وعلى نحو مبالغ فيه في الأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري الرديئة الثانوية من خلال ما يعرف بآليات خارج الميزانية ٢٠٠٧ ، ولم يمر شهر إلا وكانت الأزمة قد انتقلت إلى بريطانيا حيث تكالب المودعون في صفوف طويلة أمام أبواب بنك Northern Rock خامس أكبر البنوك البريطانية التي تقدم القروض العقارية، وهو ما مثل حالة من الفرقة المالية، واضطرت بعض المؤسسات المصرفية العملاقة في Wall Street شارع المال والأعمال فينيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ونظيرتها في أوروبا إلى تخفيض قيمة أصولها بمقادير ضخمة وكان من نتائج ذلك أن استولى العملاق المالي JP Morgan Chase على ears Stearns خامس أكبر بنك استثمار في الولايات المتحدة الأمريكية في مارس ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ (Park)، وتساعد الخط الدرامي القمة الأزمة التالية ليحمل إلى قمته بانهييار Lehman Brothers في سبتمبر ٢٠٠٨. (الوصال، 2013، ص 190)

وقد تبدت صعوبة وخطورة وعنف الأزمة في ثلاثة جوانب هامة: اتساع نطاقها ليشمل أركان الكرة الأرضية الأربعة وفداحة الخسائر التي خلفتها الأزمة والمدي الزمني للأزمة والذي لا يبدو أنه وصل للنهاية.

لم تقتصر تأثيرات الأزمة على المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة في الغرب فقط بل امتدت آثارها للإدارات المحلية في بعض المدن الصغيرة في الترويج واستراليا التي فقدت معظم مدخراتها العزيزة، وكان عليها أن تسعى لتدبير موارد طارئة لتستطيع القيام بوظائفها الأساسية، وفي آسيا لم تستطع بعض البنوك الكورية تدبير بعض احتياجاتها الضرورية من السيولة، ولم تختلف الصورة كثيرا في بعض الدول الأفريقية وإن اختلفت درجة التأثير بالأزمة، وكان الخيط الذي يربط بين هذه التداعيات والآثار هو الأزمة المالية العالمية.

وعلى صعيد خسائر الأزمة تصل بعض التقديرات بإجمالي الخسائر العالمية إلى ٤٠ تريليون دولار وهو ما يعادل ثلثي الناتج العالمي لعام ٢٠٠٨، ويتمثل الجزء الأكبر من هذه الخسائر ٣٥ تريليون دولار في خسائر أسهم شركات المساهمة العامة، أما بقية الخسائر التي تبلغ ٥ تريليون دولار فكانت من نصيب الشركات الخاصة والعقارات، ووفقا لصندوق النقد الدولي يقدر إجمالي خسائر الائتمان عالميا ب ٤ تريليون دولار، تحملت البنوك ثلاثة أرباعها، وتحمل الربع الباقي المستثمرون الآخرون بخلاف البنوك ٢٠٠٩ ، وتوضح الإحصاءات حتى يونيو ٢٠١١ أن عدد البنوك التي أفلست منذ بداية الأزمة أغسطس ٢٠٠٧ بلغ ٣٥٨ بنكا في الولايات المتحدة الأمريكية (الوصال، 2013، ص 190).

المظاهر المالية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية للأزمة (وفا، 2013، ص ص 106: 111):

✕ المظاهر المالية للأزمة:

أكد رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس أن النظام المالي العالمي يقف على شفير الانهيار الكامل، من خلال انهيار البورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية وانخفاض أسعار الأسهم وسقوط المؤسسات المالية والبنوك الكبرى، حتى إن عدد البنوك التي أفلست في عام ٢٠١١ حوالي ٤٠٠ بنك.

✕ المظاهر الاقتصادية للأزمة

الأزمة في الاقتصاد كانت في الانكماش الاقتصادي الذي تحول إلى ركود وأثر في حركة الأسواق وانخفاض معدل النمو وتأثر الائتمان بالأزمة وأدى لانكماش اقتصادي ملحوظ في الاقتصاد العالمي وتأثرت نواحي الحياة بالأزمة الاقتصادية سواء في الاستثمار أو الادخار أو التوظيف وأدى ذلك إلى اختلال الأسواق المالية.

✖ المظاهر الاجتماعية للأزمة :

وانعكست الأزمة على المجتمع والنشاط الاجتماعي بزيادة الفقر وزيادة عدد العائلات الفقيرة الأمريكية وتأثرت الحياة الاجتماعية نتيجة الأزمة المالية العالمية.

أسباب الأزمة المالية العالمية:

يمكن تلخيص أسباب الأزمة المالية العالمية في العناصر التالية: (Stiglitz,2008 ، عثمان ، 2021، ص 665 ؛ وفا ، 2013، ص 143)

✖ التوسع في القروض

من أسباب حدوث الأزمة المالية التوسع في القروض العقارية في السوق الأمريكي خاصة والأسواق العالمية عامة، وارتفع أسعار العقارات نتيجة القروض وهي ليست أسعار حقيقية ومع تراجع النمو الاقتصادي تراجعت أسعار العقارات وتوقف المقترضون عن سداد ديونهم للبنوك مع زيادة البطالة وعدم القدرة على سداد القروض وأدى ذلك إلى حدوث الأزمة، وأزمة الرهن العقاري سببها الرئيسي سعر الفائدة في النظام المصرفي لاستغلال حاجة الناس لشراء المنازل فالأزمة العالمية بسبب التوسع في القروض بفائدة أخذ وعطاء مما أدى لانعدام السيولة في البنوك لعدم استرداد الديون المترتبة على العقارات .

وكانت المصارف في الولايات المتحدة تمنح قروضاً بأسعار فائدة 1% لشراء عقارات ورهن هذا العقار للمصرف ضماناً للقرض، وفي العامين ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ كان عدد كبير من المقترضين عاجزين عن سداد الأقساط الخاصة بقروضهم وقد أجبرت المصارف هؤلاء المقترضين على بيع عقاراتهم لسداد الأقساط

ففي العام ٢٠٠٧ تعرض ١,٣٠٠,٠٠٠ منزل لمطالبة قانونية بالمصادرة وفي العام ٢٠٠٨ كان ٤,٠٠٠,٠٠٠ منزل معروضاً للبيع مما أدى إلى انخفاض الأسعار لهذه العقارات مما كلف المصارف خسائر كبيرة عجزت من خلاله عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين مما أدى إلى قيام المودعين بالإسراع لسحب ودائعهم.

❌ الرقابة غير الجادة للنظام المصرفي

تم منح القروض العقارية من المصارف دون ضوابط أو رقابة، مما أدى إلى مخاطر كبيرة، والأزمة المالية تكمن في أن البنك المركزي الأمريكي بنك الاتحاد الفيدرالي لميقم بواجباته الإشرافية والرقابية والتفتيشية في متابعة النظام المصرفي والسبب أن النظام الرأسمالي الأمريكي يعطي مطلق الحرية الاقتصادية للأفراد والائتمان لأنه يعتبره محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي ، مما يؤدي إلى استثمار الأموال طلباً للربح فقط، مما أدى إلى حدوث الأزمة.

❌ الفساد الأخلاقي والاقتصادي

أدى الفساد الأخلاقي والاقتصادي مثل الاستغلال والغش والاحتكار والأرباح الفاحشة والأسعار الوهمية، التي تؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم النقدي وذلك سببه الفساد الذي انتشر في إدارة المصارف الكبرى.

❌ المعاملات النقدية الوهمية (التوريق)

يقوم النظام المالي الحالي على جملة من المعاملات الوهمية التي تقوم على الاحتيال وعلى المقامرات والمراهنات والمخاطرة من خلال ائتمان البنوك والقروض بفائدة الإنفاقها في مشاريع استهلاكية وعندما حدثت الأزمة المالية انهارت هذه المعاملات النقدية الوهمية.انتشار عمليات التوريق تعني قيام مؤسسة مالية بتمويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمون بأصول إلى مؤسسة متخصصة ذات غرض خاص تسمى شركة التوريق، بهدف إصدار أوراق مالية جديدة قابلة للتداول في

سوق الأوراق المالية، يعنى أن مؤسسات التمويل العقاري تقوم ببيع قروضها العقارية مع المواطنين إلى شركات التوريق بأقل من قيمتها ثم تقوم شركة التوريق بإصدار سندات قابلة للتداول بقيمة هذه الديون وتطرحها للاكتتاب العام بقيمة إجمالية أكبر من ثمن الشراء. وأدى ذلك في الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع القروض المتعثرة وعجز الأفراد والمؤسسات عن سداد أقساط القروض المستحقة.

ثانياً: أزمة كورونا 2020

بدأت أزمة كورونا، التي تفشت في عام 2020، كجائحة صحية سريعة الانتشار، لكنها سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية. هذه الأزمة كانت فريدة من نوعها، حيث أثرت على جميع جوانب الحياة، بدءاً من الصحة العامة وانتهاءً بالاقتصاد العالمي.

أسباب تفشي الأزمة

تعود أسباب أزمة كورونا إلى ظهور فيروس كوفيد-19، الذي تم اكتشافه لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في أواخر عام 2019. انتشر الفيروس بسرعة إلى مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى إعلان منظمة الصحة العالمية جائحة في مارس 2020.

فيروس كوفيد-19 هو فيروس تنفسي يمكن أن ينتقل بسهولة من شخص لآخر. تتضمن أعراضه الحمى، السعال الجاف، وصعوبة التنفس، وقد يتسبب في حالات شديدة تؤدي إلى الوفاة، خاصة بين الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة.

ولم تكن العديد من الدول مستعدة لمواجهة جائحة بهذا الحجم. نقص الإمدادات الطبية، مثل الأقنعة، أجهزة التنفس، والاختبارات، كان من العوامل التي ساهمت في تفشي الفيروس. كما أن نظم الرعاية الصحية كانت تحت ضغط كبير، مما أثر على قدرتها على التعامل مع الحالات المتزايدة.

وساهمت العولمة وزيادة حركة السفر في انتشار الفيروس. كانت الرحلات الجوية الدولية والسياحة من العوامل الرئيسية التي ساعدت في انتقال الفيروس إلى دول متعددة في فترة زمنية قصيرة.

تأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي

أثرت أزمة كورونا بشكل عميق على الاقتصاد العالمي، حيث أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي بشكل غير مسبق. ومن هذه التأثيرات الرئيسية ما يلي: (جاسم، 2024، ص ص 15: 19)

✖ تراجع الناتج المحلي الإجمالي

شهدت العديد من الدول تراجعاً حاداً في الناتج المحلي الإجمالي. توقفت الأعمال التجارية، وأغلقت الشركات، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج وتراجع الإيرادات. وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، انخفض الناتج العالمي بنسبة 3.5% في عام 2020.

✖ ارتفاع معدلات البطالة

أدت الإغلاقات المفروضة بسبب الجائحة إلى فقدان الملايين لوظائفهم. تأثرت القطاعات الأكثر تضرراً مثل السياحة والطيران والتجزئة بشكل خاص. ارتفعت معدلات البطالة بشكل غير مسبق، مما أثر على القدرة الشرائية للأسر.

✖ انهيار الأسواق المالية

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد استقرارها. كما أن مواجهة الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى السلطات الرقابية لتحقيقها، ولتوضيح حالة عدم الاستقرار المالي التي تعد بوصفها عن المخاطر المعنوية التي تظهر نتيجة سوء تخصيص الأموال مما يؤثر سلباً على الاستهلاك والاستثمار والإنتاج (مهدي،

2018، ص 109)

فيما عملت السياسة النقدية تحولات في مختلف أنحاء العالم إلى اعتماد موقف أكثر تيسيراً، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة مخاطر التطورات المعاكسة، وهذا التطور صاحبته انخفاضات حادة في عائدات الأسواق إذ بلغ حجم السندات ذات العائدات السالبة نحو (15) تريليون دولار كما يؤثر على توقعات المستثمرين في حال تبقى أسعار الفائدة منخفضة لمدة أطول (صندوق النقد الدولي، 2019). خلقت جائحة كورونا (كوفيد - 19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، لقد حدث هبوط حاد في أسعار الأصول الخطرة منذ انتشار الجائحة (كوفيد 19)، وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين حول مدى حدتها وطول مدتها، فقد أدت الإجراءات الاحترازية التي تتبعها الدول لاحتواء الجائحة إلى إحداث هبوط اقتصادي حاد. وأن النظام المالي وقع عليه تأثير حاد بالفعل، ويمكن أن يؤدي احتدام الأزمة إلى تأثير على الاستقرار المالي العالمي (جاسم، 2024، ص 17)

تعد جائحة كورونا (كوفيد - 19) أول اختبار حقيقي للنظام المالي العالمي ومرونته وقدرته على تحمل الصدمات منذ الإصلاحات التنظيمية والمالية التي أجرتها مجموعة العشرين عقب الأزمة المالية في عام 2008 أصبحت اسوء نقطة من الموجة البيع الأخيرة، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشراً سلبياً على شعور المستثمرين بتوجيهات تأثير الفيروس (كوفيد - 19) على الاقتصاد العالمي، إذ طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 . (لعمري واخرون، 2021، ص 104)

✕ تخفيض معدلات الفائدة

قامت البنوك المركزية في العديد من الدول بتخفيض معدلات الفائدة لدعم الاقتصاد. كانت هذه الخطوة تهدف إلى تحفيز الاستثمار وزيادة الإنفاق.

خلاصة الفصل:

تتاول هذا الفصل الإطار النظري للبحث، حيث تم استعراض المتغيرات الأساسية التي تشكل محور الدراسة. تم شرح المخاطر الإقتصادية وتأثيرها على إستقرار المؤسسات المالية، مع التركيز على أزمتي الازمة العالمية 2008 وأزمة جائحة كورونا 2020.

كما تم تتاول الدراسات السابقة التي تسلط الضوء على العلاقة بين هذه المتغيرات وأداء المؤسسات المالية، مما يعزز من فهم التحديات التي تواجهها في سياقات مختلفة. من خلال تحليل النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة، تم توضيح ما يميز هذه الدراسة عن غيرها.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة:

في هذا الفصل، سيتم التركيز على منهجية الدراسة المستخدمة، والتي تشمل مجتمع الدراسة وأداة جمع البيانات، وكما سيتم التأكد من صدق وثبات الاداة المستخدمة ، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج. يساعد هذا الفصل في تقديم نظرة شاملة حول كيفية تصميم الدراسة وتطبيقها لتحقيق الأهداف المرجوة. يُعتبر اختيار المنهجية المناسبة أمراً مهماً في الدراسات الاجتماعية وفقاً لما أشار إليه العبدلي (2021)، حيث يعزز ذلك من دقة النتائج وقابليتها للتطبيق.

منهج الدراسة :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعدّ من المناهج المناسبة لدراسة الظواهر الاجتماعية والإدارية، حيث يتيح هذا المنهج تحليل البيانات بعمق وتفسير العلاقات بين المتغيرات. وفقاً لما أوضحه الزبيدي (2022)، يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحديد طبيعة الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها وصولاً إلى استنتاجات علمية مدروسة. يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة موضوع الدراسة (تأثير المخاطر الاقتصادية على استقرار المؤسسات المالية) وتحليل العلاقة بين متغيراتها داخل بيئة العمل في المملكة العربية السعودية.

استخدام هذا المنهج يعزز من فهم المخاطر الاقتصادية وتأثيرها على استقرار المؤسسات المالية، حيث يوفر أدوات تحليلية تساعد في الوصول إلى نتائج دقيقة وشاملة، مما يُمكن من تقديم توصيات تستند إلى أسس علمية واضحة.

طرق جمع البيانات والمعلومات ومصادرها:

المصادر الأولية : استند الباحث في جمع البيانات الأولية الحالية استبانة محكمة أداة رئيسة لها ؛ التي سيتم تصميمها وصياغتها بشكل دقيق لتناسب مع موضوعها.

المصادر الثانوية : اعتمد الباحث في اعداد الاطار النظري للدراسة الحالية إلى مصادر ثانوية للبيانات والمعلومات منها المراجع العربية ، والأجنبية ذات العلاقة، والرسائل الجامعية التي تطرقت إلى موضوع الدراسة نفسها، والكتب والأبحاث والمقالات المنشورة وغير المنشورة والتقارير .

مجتمع البحث

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية المدرجه في سوق تداول السعودية ، ويبلغ عددها (36) بنكاً.

عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في (10) بنوك تجارية وذلك من خلال توزيع استبيان على الموظفين العاملين في هذه البنوك.

ثبات أداة جمع البيانات وصدقها :

الثبات Reliability :

يشير إلى مدى اتساق أو استقرار أداة القياس (مثل الاستبانة) في قياس المفهوم المراد قياسه عبر الزمن أو عبر مواقف مختلفة بعبارة أخرى، تعني الثبات أن الأداة ستعطي نفس النتائج أو نتائج متقاربة إذا تم استخدامها في ظروف مماثلة وفي أوقات متكررة (Field 2017) ولتأكد من ثبات مقياس الدراسة، تم اتباع طريقة اثبات الداخلي (Internal Consistency) بواسطة معامل ألفا كرونباخ والذي يعبر عن مدى الاتساق بين جميع الفقرات في الاستبانة أو المقياس، إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة عادة (0.70 أو أكثر)، فهذا يعني أن الفقرات مترابطة جيداً وتساهم في قياس المفهوم بشكل موحد (Taber.2018)؛ ومن خلال الجدول (3-1) يتضح أن معاملات مقياسي الدراسة حظيت على معاملات مرتفعة.

جدول (3-1): ثبات مقياسي الدراسة

المقياس	معامل الثبات
المخاطر الإقتصادية	0.908
إستقرار المؤسسات المالية	0.925

جدول (3-2): اهمية موثوقية عبارات مقياسي الدراسة بواسطة Cronbach's Alpha if Item Deleted

العبارات	Cronbach's Alpha if Item Deleted	العبارات	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y1	.646	X1	.692
Y2	.801	X2	.795
Y3	.737	X3	.913
Y4	.785	X4	.811
Y5	.825	X5	.962
Y6	.701	X6	.898
Y7	.846	X7	.913
Y8	.837	X8	1.03
Y9	.569	X9	.939
Y10	.745	X10	1.07
Y11	.762	X11	1.13
Y12	.678	X12	1.03
Y13	.668	X13	1.14
Y14	.712	X14	1.03
Y15	.714	X15	.972

الصدق (Validity):

الصدق يُعبّر عن مدى قدرة أداة القياس على قياس المفهوم المستهدف بدقة، وهو عنصر جوهري لضمان جودة البيانات وصحتها. ويُعتبر من المعايير الأساسية في الدراسات الأكاديمية لضمان موثوقية النتائج واستنادها إلى أسس علمية سليمة. في هذا السياق، تم استخدام أساليب متعددة لقياس الصدق لضمان توافق البنود مع أهداف الدراسة ومتطلبات البحث العلمي.

الصدق الظاهري (Face Validity):

يعكس الصدق الظاهري مدى وضوح وتوافق البنود المستخدمة مع المفهوم الذي تقيسه الأداة. في هذه الدراسة، تم عرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء والمحكمين المتخصصين في مجالي المخاطر الاقتصادية والاستقرار المالي للمؤسسات لضمان شمولية البنود ودقتها.

طريقة الصدق الداخلي:

تم استخدام معاملات الصدق الداخلي لتحديد دقة الاتساق بين البنود المستخدمة في كل مقياس. أظهرت النتائج مستوى مرتفعاً من الصدق، حيث بلغ معامل الصدق لمقياس المخاطر الاقتصادية 0.925، بينما كان لمقياس الاستقرار المالي للمؤسسات 0.908. تعكس هذه القيم كفاءة الأداة وقدرتها على قياس المفاهيم المستهدفة بدقة وموثوقية .

جدول (3-3): معاملات الصدق لمقاييس الدراسة

المقياس	معامل الثبات
المخاطر الاقتصادية	0.925
استقرار المؤسسات المالية	0.908

الصدق البنائي

تم استخدام الصدق البنائي لمجالات الاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وتشير النتائج بجدولي (3-4)، (3-5) أن قيم معامل ارتباط بيرسون بين كل بعد من أبعاد المقياس وبين الدرجة الكلية للمقياس دالة احصائياً عند المستوى الاحتمالي 0,01، مما يشير أن الاستبيان على درجة عالية من الصدق البنائي.

جدول (3-4)

معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد المخاطر الاقتصادية وبين الدرجة الكلية للمخاطر الاقتصادية

م	المقياس	معامل ارتباط بيرسون
1	مخاطر السوقية	665.
2	مخاطر الائتمان	776.
3	مخاطر السولة	815.
دال عند مستوى 0,01		

جدول (3-5)

معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد الاستقرار المالي للمؤسسات وبين الدرجة الكلية للاستقرار المالي للمؤسسات

م	المقياس	معامل ارتباط بيرسون
1	جودة الأصول	804.
2	الربحية	856.
3	كفاية رأس المال	842.
دال عند مستوى 0,01		

توزيع الاستبانة

بلغ قوام مجتمع الدراسة (163) موظفاً. وقد تم توزيع الاستبانة ، وتم استرجاع (163) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وتعتبر هذه النسبة مقبولة إحصائياً في مجال التحليل الإحصائي.

أساليب المعالجة الإحصائية:

قام الباحث باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية ، لتحليل البيانات عليها من خلال الاستبانة، ولتحقيق أهداف الدراسة ، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم مراجعة وترميز الاستبانات المجمعة والصالحة للتحليل بناء على مقياس Likert المقاس بخمس درجات وموضحة بالجدول (3-6) ، ولحساب طول خلايا مقياس Likert الخماسي تم حساب المدى (5-1=4) ، ثم قسم على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح ، بعد ذلك أضيفت هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ، وهكذا يصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول (3-6) .

جدول (3-6) طول الخلية لمقياس الدراسة وفقاً لـ Likert ودرجة الممارسة

الفئة من مقياس Likert	ترميز عبارات المقياس	طول الخلية	درجة الممارسة
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل 1.80	ممارسة ضعيفة جداً
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل 2.60	ممارسة ضعيفة
محايد	3	من 2.60 إلى أقل 3.40	ممارسة متوسطة
موافق	4	من 3.40 إلى أقل 4.20	ممارسة مرتفعة
موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5.00	ممارسة مرتفعة جداً

وعلى أساس ذلك الترميز تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من حزمة البرمجيات الواردة في SPSS Package of Social Sciences Statistical ، وذلك وفقاً لما يلي:

- ثبات مقياس الدراسة Reliability للتأكد من ثبات أسئلة صحيفة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على تساؤلها واختبار فرضياتها، من خلال استخدام معادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach.
- صدق مقياس الدراسة للتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من أجله، أو أن المقياس يقيس الظاهرة المراد قياسها.
- الجداول التكرارية، وذلك لحصر اعداد المشاركين، ونسبهم المئوية، وفقاً للخصائص العامة لمالي الاستبانة.
- مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency المتمثلة في المتوسطات الحسابية The Arithmetic Mean ، وذلك لتحديد تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة الرئيسية ، كذلك تم استخدام مقاييس التشتت Dispersion Measures مثل الانحراف المعياري Standard Deviation ، بُغية تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرات الدراسة الرئيسية.
- اختبار T للمجموعة الواحدة One-Sample T Test لتحديد إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة او متغير في الدراسة يختلف عن قيمة معينة μ عند مستوى دلالة معنوية 5% . يتم تقييم الفروق الجوهرية بين المتوسطات باستخدام القاعدة التالية إذا كانت قيمة P-value أقل من 0.05 ، وكانت

قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية (2) عند نفس مستوى الدلالة ودرجات الحرية، يعتبر هناك فرق معنوي، والعكس صحيح.

- اختبار الالتواء Skewness لتقييم مدى تماثل البيانات عن التوزيع الطبيعي، وهو اختبار أساسي عند إجراء اختبار الفرضيات.
- الانحدار البسيط للوقوف على أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

خصائص المشاركين في الدراسة:

من أجل الوصول إلى صورة أكثر شمولية عن مجتمع الدراسة، فقد دعت الحاجة إلى التعرف على خصائص المشاركين الشخصية والوظيفية من حيث النوع، العمر، المستوى التعليمي، ومدة الخدمة، والجدول (7. 3) يوضح ذلك.

جدول (7. 3) المتغيرات الديموغرافية للمشاركين

النسبة %	العدد	المُتَعَيِّر	
76.1%	124	ذكر	الجنس
23.9%	39	أنثى	
100%	163	المجموع	
19.6%	32	30 سنة أو أقل	العمر
41.7%	68	من 31 إلى 40 سنة	
28.2%	46	من 41 إلى 50 سنة	
10.4%	17	أكثر من 50 سنة	
100%	163	المجموع	
23.3%	38	أقل من الجامعي	المُؤَهِّل العلمي
72.4%	118	جامعي	
4.3%	7	ما فوق الجامعي	
100%	163	المجموع	
22.7%	37	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة

20.9%	34	من 5 - 9 سنوات	
56.4%	92	من 10 سنوات فأكثر	
100%	163	المجموع	

يُشيرُ الجدول (7. 3) إلى تحليل المُتَغَيَّرَات الديموغرافية لِلعَيِّنَةِ المُشارِكَةِ في الدراسة الحاليَّة.

وتُظهِرُ النتائجُ أَنَّ النسبة الأعلى للمشاركة هي (76.1%) للذكور. كما جاءت نسبة الإناث المشاركين (23.9%). أمَّا بالنسبة لِلْعُمُرِ فَإِنَّ أَكْثَرَ المشاركين تراوحت أعمارُهُم بين (31 - 40) سنة. وبالنَّظَرِ في مُؤَهَّلَاتِهِم العلمية فَإِنَّ (72.4%) منهم تعليم جامعي، فيما جاءت نسبة (23.3%) منهم أقل من الجامعي. وعند تحليل سنوات الخبرة لهؤلاء المشاركين؛ فَإِنَّا نَجِدُ أَنَّ نسبة (56.4%) منهم هُمْ مِمَّنْ تزيد سنوات خبراتهم العمليَّة عن 10 سنة.

المعالجة الإحصائية للبيانات

اعتمد الباحث في المعالجة الإحصائية للبيانات إلى الاختبارات التالية:

- 1- التكرارات والنسب: التي استُخدمت لمعرفة تكرار ونسب المُتَغَيَّرَات الشخصية، والوظيفية.
- 2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: استُخدم المتوسط الحسابي لقياس متوسط الإجابات في مجتمع الدراسة الحاليَّة؛ أمَّا الانحراف المعياري فقد استُخدم لمعرفة درجة تشتُّت القيم عن وسطها الحسابي.
- 3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) الذي استخدمه الباحث في قياس الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة ومصادقيتها.
- 4- اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) تم استخدامه لاختبار الفرضيات.
- 5- اختبار (Anova) لتحليل التباين الأحادي؛ استخدمه الباحث في اختبار العوامل الديموغرافية على مجالات الدراسة الحاليَّة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

مقدمة

يستعرض هذا الفصل النتائج المستخلصة من التحليل الاحصائي للبيانات التي تم جمعها عبر الاستبيان، وذلك للإجابة على التساؤلات المطروحة في الدراسة. وكذلك يستعرض اختبار فرضيات البحث . كما يستعرض عدد من النتائج وتقديم بعض التوصيات والمقترحات.

جدول (3. 8)

اتجاهات المبحوثين حول المخاطر الاقتصادية وأبعاده بالبنوك التجارية محل الدراسة

الترتيب	الوزن النسبي	درجة الممارسة	اختبار t			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد
			نتيجة الاختبار	Sig.	قيمة t			
1	26.37%	عالية	دالة إحصائية	000.	20.559	64006.	4.0307	المخاطر السوقية
2	25.74%	عالية	دالة إحصائية	000.	15.612	76461.	3.9350	مخاطر الائتمان
3	23.41%	عالية	دالة إحصائية	000.	8.584	86141.	3.5791	مخاطر السيولة

تشير نتائج الجدول إلى أن المخاطر السوقية تعتبر الأكثر أهمية من وجهة نظر المبحوثين. حيث حصلت على متوسط حسابي بلغ 4.0307، مما يعكس إدراكًا قويًا من المشاركين لأهمية هذا البعد. كما أن الانحراف المعياري المنخفض (0.64006) يدل على توافق كبير بين آراء المبحوثين، مما يعني أن معظمهم يتفقون على خطورة المخاطر السوقية. بالإضافة إلى ذلك، تشير قيمة اختبار t العالية (20.559) إلى دلالة إحصائية قوية (Sig. = 0.000)، مما يعزز من أهمية هذا البعد في تقييم المخاطر الاقتصادية.

أما بالنسبة لمخاطر الائتمان، فقد حصلت على متوسط حسابي بلغ 3.9350، مما يدل على أنها أيضًا تعتبر بعدًا ذا أهمية كبيرة. الوزن النسبي لمخاطر الائتمان بلغ 25.74%، مما يوضح أن هذا البعد يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. ورغم أن الانحراف المعياري (0.76461) أعلى من

المخاطر السوقية، مما يدل على بعض الاختلافات في الآراء، إلا أن قيمة $t(15.612)$ تشير إلى دلالة إحصائية قوية. وهذا يعني أن المبحوثين يشعرون بأهمية مخاطر الائتمان وتأثيراتها المحتملة. بالنسبة لمخاطر السيولة، فقد حصلت على أقل متوسط حسابي (3.5791) مقارنة بالأبعاد الأخرى، لكنها لا تزال تعتبر ذات درجة ممارسة عالية. الوزن النسبي لهذا البعد بلغ 23.41%، مما يشير إلى أن المشاركين يعترفون بأهمية مخاطر السيولة. ومع ذلك، فإن الانحراف المعياري (0.86141) أعلى، مما يعكس تبايناً أكبر في آراء المبحوثين حول هذا البعد. ومع ذلك، فإن قيمة اختبار $t(8.584)$ تشير أيضاً إلى دلالة إحصائية قوية.

(9. 3)

التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المخاطر الاقتصادية

الابعاد	م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الرتبة
مخاطر السوقية	1	تقلبات أسعار الأصول تؤثر على استقرار البنك الذي تعمل فيه	4.2638	69236.	عالية جدا	1
	2	المنافسة في السوق تؤثر على استراتيجيات البنك في إدارة المخاطر	4.0982	79516.	عالية	2
	3	تؤثر الأحداث الاقتصادية العالمية على استقرار البنك	3.8957	91364.	عالية	8
	4	تؤثر التغيرات السياسية في البلاد على المخاطر السوقية للبنك	3.8834	81189.	عالية	9
	5	تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على أداء البنك	4.0123	96217.	عالية	6
مخاطر الائتمان	6	الجدارة الائتمانية للعملاء يؤثر على المخاطر الائتمانية للبنك	4.0859	89855.	عالية	3
	7	تؤثر سجلات السداد للعملاء على قرارات البنك الائتمانية	4.0736	91326.	عاليه	4

12	عالية	1.03462	3.6810	تنويع محفظة القروض يقلل من مخاطر الائتمان	8	
5	عالية	93935.	4.0184	تؤثر تغيرات السوق على المخاطر الائتمانية للبنك	9	
10	عالية	1.07289	3.8160	فعالية السياسات الائتمانية الحالية تقلل من المخاطر الائتمانية	10	
11	عالية	1.13928	3.6994	إدارة السيولة في البنك فعالة في تقليل المخاطر	11	مخاطر السيولة
13	عالية	1.03477	3.5890	يؤثر توافر التمويل على استقرار البنك	12	
15	متوسطة	1.14041	3.2515	تحليل التدفق النقدي يساعد في التنبؤ بمخاطر السيولة	13	
14	عالية	1.03619	3.4294	تؤثر المشكلات الاقتصادية العامة على مخاطر السيولة للبنك	14	
7	عالية	97220.	3.9264	فعالية استراتيجيات التمويل البديلة تساعد في مواجهة مخاطر السيولة	15	

تشير نتائج الجدول إلى تقييم المبحوثين للمخاطر الاقتصادية في البنوك التجارية، مقسمة إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة.

فيما يتعلق بمخاطر السوق، حصلت العبارة المتعلقة بتقلبات أسعار الأصول على أعلى متوسط حسابي (4.2638)، مما يدل على إدراك عالٍ لأهمية هذه التقلبات في استقرار البنك. تليها العبارة حول تأثير المنافسة في السوق على استراتيجيات البنك، حيث حصلت على متوسط (4.0982). بينما كانت العبارة المتعلقة بتأثير الأحداث الاقتصادية العالمية في المركز الثالث، مع متوسط (3.8957)، مما يشير إلى أهمية هذا البعد ولكن بشكل أقل من المخاطر السابقة. وبالمثل، حصلت التغيرات السياسية وتغيرات

أسعار الفائدة على تقييمات عالية، مما يعكس اهتمام المبحوثين بالمخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والسياسية.

بالانتقال إلى مخاطر الائتمان، حصلت العبارة المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعملاء على متوسط (4.0859)، مما يدل على إدراك قوي من المبحوثين لأهمية تقييم الجدارة الائتمانية في تقليل المخاطر. تلتها العبارة حول سجلات السداد للعملاء (4.0736)، مما يعكس قناعة بأن هذه السجلات تؤثر بشكل كبير على قرارات البنك في منح الائتمان. بينما العبارة المتعلقة بتنويع محفظة القروض جاءت في المركز الأخير (3.6810)، مما يشير إلى أن المبحوثين يعتبرون هذه الاستراتيجية أقل أهمية مقارنة ببقية العبارات.

أما بالنسبة لمخاطر السيولة، فقد حصلت العبارة المتعلقة بإدارة السيولة في البنك على متوسط (3.6994) مما يدل على اعتقاد المبحوثين بأهمية هذه الإدارة في تقليل المخاطر. بينما كان توافر التمويل هو الأقل تقييمًا (3.5890)، مما يشير إلى أن المبحوثين قد يعتقدون أن تأثير التمويل ليس بنفس القدر من الأهمية. ومن الواضح أن تحليل التدفق النقدي، رغم أهميته، حصل على أدنى متوسط (3.2515) مما يشير إلى أن هذا البعد يحتاج إلى مزيد من التركيز في المستقبل.

جدول (3. 10)

الترتيب	الوزن النسبي	درجة الممارسة	اختبار t			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد
			نتيجة الاختبار	Sig.	قيمة t			
3	19.65%	عالية جدا	دالة إحصائية	.000	29.276	58163.	4.3337	جودة الأصول
2	19.88%	عالية جدا	دالة إحصائية	.000	32.572	54251.	4.3840	الربحية

كفاءة رأس المال	4.3880	54017.	32.807	000.	دالة إحصائية	عالية جدا	19.90%	1
-----------------	--------	--------	--------	------	--------------	-----------	--------	---

تشير نتائج الجدول إلى تقييم المبحوثين للأبعاد الثلاثة لمحور الاستقرار المالي للمؤسسات. حيث حصلت كفاءة رأس المال على أعلى متوسط حسابي (4.3880) مع وزن نسبي قدره 19.90%، مما يدل على إدراك عالٍ لأهمية هذا البعد في استدامة المؤسسات المالية. تليها الربحية بمتوسط (4.3840) ووزن نسبي يبلغ 19.88%، مما يشير إلى أن المبحوثين يعتبرون الربحية عنصراً حيوياً أيضاً. أما جودة الأصول فحصلت على متوسط (4.3337) ووزن نسبي قدره 19.65%، مما يدل على أهمية هذا البعد ولكن بدرجة أقل قليلاً مقارنة بالآخرين. جميع الأبعاد أظهرت دلالة إحصائية قوية (Sig. = 0.000) وقيم t عالية، مما يشير إلى توافق كبير بين المبحوثين حول أهمية هذه الأبعاد في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

جدول (3 . 11)

التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الاستقرار المالي للمؤسسات

الابعاد	م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الرتبة
جودة الأصول	1	هناك تقييم لجودة الأصول التي يمتلكها البنك	4.4233	64689.	عالية جدا	4
	2	جودة الأصول تؤثر على المخاطر المالية للبنك	4.3742	80190.	عالية جدا	7
	3	فعالية إدارة الأصول في البنك تساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي	4.3742	73775.	عالية جدا	7
	4	تساهم تنوع الأصول في تقليل المخاطر المالية للبنك	4.3681	78534.	عالية جدا	8

11	عالية	82512.	4.1288	هناك أهمية لتحليل جودة الأصول في اتخاذ القرارات المالية	5	جودة
4	عالية جدا	70181.	4.4233	تقيم قدرة البنك على تحقيق الربحية في السوق الحالي	6	
9	عالية جدا	84660.	4.3313	هل تعتقد أن الربحية تؤثر على الاستقرار المالي للبنك؟	7	
10	عالية جدا	83761.	4.2638	هناك أهمية لتحليل الربحية في التخطيط الاستراتيجي للبنك	8	
1	عالية جدا	56962.	4.5337	قيم فعالية استراتيجيات البنك في تحسين الربحية	9	
8	عالية جدا	74500.	4.3681	هل تعتقد أن معدلات الربحية الحالية للبنك مرضية	10	
9	عالية جدا	76219.	4.3313	اتكيف بسهولة مع التغيرات في بيئة العمل	11	كفاءة رأس المال
5	عالية جدا	67883.	4.3865	كفاءة البنك في استخدام رأس المال لتحقيق الأهداف المالية	12	
3	عالية جدا	66894.	4.4601	كفاءة رأس المال تؤثر على المخاطر المالية للبنك	13	
6	عالية جدا	71220.	4.3742	فعالية استراتيجيات البنك في إدارة رأس المال	14	
2	عالية جدا	71417.	4.4724	البنك يحقق التوازن بين رأس المال والمخاطر	15	

تشير نتائج الجدول إلى تقييم المبحوثين للأبعاد الثلاثة المتعلقة بالاستقرار المالي للمؤسسات، وهي جودة الأصول، الربحية، وكفاءة رأس المال.

فيما يتعلق بـ جودة الأصول، حصلت العبارة التي تشير إلى تقييم جودة الأصول على متوسط حسابي قدره 4.4233، مما يعكس إدراكًا عاليًا لأهمية هذه الجودة في استقرار البنك. تلتها العبارة حول تأثير

جودة الأصول على المخاطر المالية (4.3742) وفعالية إدارة الأصول (4.3742)، مما يدل على توافق آراء المبحوثين بشأن أهمية جودة الأصول في الحفاظ على الاستقرار المالي. على الرغم من أن العبارة المتعلقة بأهمية تحليل جودة الأصول في اتخاذ القرارات المالية حصلت على أدنى متوسط (4.1288)، إلا أن هذا لا يزال يشير إلى درجة ممارسة عالية.

أما بالنسبة للربحية، فقد حصلت العبارة المتعلقة بفعالية استراتيجيات البنك في تحسين الربحية على أعلى متوسط (4.5337)، مما يدل على اعتقاد قوي بأن استراتيجيات الربحية تلعب دورًا حاسمًا في الاستقرار المالي. تلتها العبارة حول تقييم قدرة البنك على تحقيق الربحية في السوق الحالي (4.4233) وأهمية تحليل الربحية في التخطيط الاستراتيجي (4.2638)، مما يشير إلى إدراك عالٍ لأهمية الربحية. جميع العبارات في هذا البعد حصلت على تقييمات عالية جدًا.

فيما يتعلق بكفاءة رأس المال، حصلت العبارة التي تشير إلى تحقيق التوازن بين رأس المال والمخاطر على متوسط (4.4724)، مما يدل على أهمية هذا البعد في استقرار البنك. كما حصلت العبارة المتعلقة بكفاءة رأس المال وتأثيرها على المخاطر المالية على متوسط (4.4601)، مما يعكس إدراكًا قويًا لأهمية استخدام رأس المال بشكل فعال. باقي العبارات أيضًا حصلت على متوسطات عالية، مما يدل على أن المبحوثين يرون في كفاءة رأس المال عاملاً أساسيًا في تعزيز الاستقرار المالي.

إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى (H1): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq$

α) للمخاطر الاقتصادية على الاستقرار المالي للمؤسسات محل الدراسة .

في البداية تجب صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الرئيسة واستخدام الاختبار

المناسب لإثبات صحة أيٍّ منهما.

الفرضية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر

الاقتصادية على الاستقرار المالي للمؤسسات محل الدراسة.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر

الاقتصادية على الاستقرار المالي للمؤسسات محل الدراسة.

اختبار الفرضية الرئيسية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للمخاطر الاقتصادية على الاستقرار المالي للمؤسسات محل الدراسة.

جدول (12.3) تحليل اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الأولى

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	معاملات الانحدار المقدرة β	قيمة T	قيمة الدلالة .Sig
الاستقرار المالي	المخاطر الاقتصادية	.366 ^a	.134	24.974	.234	4.997	.000 ^b
	الثابت				3.513	19.388	.000.

يعرض جدول (12.3) نتائج تحليل اختبار الانحدار البسيط الذي يدرس تأثير المخاطر الاقتصادية على

الاستقرار المالي. أظهر معامل الارتباط (R) قيمة 0.366، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة

بين المتغيرين. كما أن معامل التحديد (R Square) بلغ 0.134، مما يعني أن المخاطر الاقتصادية

تفسر حوالي 13.4% من التباين في الاستقرار المالي، مما يدل على ضرورة النظر إلى عوامل أخرى

تؤثر في هذا الاستقرار. قيمة F المحسوبة (24.974) تعكس دلالة إحصائية قوية، بينما معامل الانحدار

المقدّر (β) للمخاطر الاقتصادية هو 0.234، مما يشير إلى أن زيادة المخاطر الاقتصادية ترتبط بزيادة

في الاستقرار المالي. كما كانت قيمة T (4.997) وقيمة Sig (0.000) دالتين على قوة العلاقة، مما

يعزز قبول الفرضية بأن المخاطر الاقتصادية تؤثر بشكل إيجابي على الاستقرار المالي

النتائج

تتضمن النتائج الرئيسية من الدراسة التي تم إجراؤها حول تأثير المخاطر الاقتصادية على الاستقرار المالي للمؤسسات عدة جوانب هامة.

أولاً، أظهرت البيانات أن هناك علاقة إيجابية متوسطة بين المخاطر الاقتصادية والاستقرار المالي، حيث بلغ معامل الارتباط $0.366(R)$. هذا يشير إلى أن زيادة المخاطر الاقتصادية تترافق مع زيادة في الاستقرار المالي، مما يعكس قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

ثانياً، أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن المخاطر الاقتصادية تفسر حوالي 13.4% من التباين في الاستقرار المالي ($R \text{ Square} = 0.134$). هذه النسبة تشير إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الاستقرار المالي، مما يستدعي مزيداً من البحث لفهم الديناميات المعقدة التي تؤثر على هذا المجال. قد تكون هذه العوامل مرتبطة بتغيرات السوق، السياسات الحكومية، أو حتى الأبعاد الاجتماعية والبيئية.

ثالثاً، كانت قيمة F المحسوبة (24.974) تشير إلى دلالة إحصائية قوية، مما يعكس أن النموذج المستخدم في الدراسة يمكن اعتباره موثقاً. كما أن معامل الانحدار المقدّر للمخاطر الاقتصادية ($\beta = 0.234$) يشير إلى أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطر الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى زيادة مقدارها 0.234 وحدة في الاستقرار المالي.

رابعاً، أكد تحليل النتائج أن قيمة T (4.997) وقيمة الدلالة ($\text{Sig.} = 0.000$) تدلان على وجود علاقة ذات مغزى إحصائي، مما يعزز من قوة الفرضية القائلة بأن المخاطر الاقتصادية تؤثر بشكل إيجابي على الاستقرار المالي.

التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة من الدراسة، يمكن تقديم عدة توصيات للمؤسسات المالية وصانعي القرار

لتعزيز الاستقرار المالي في مواجهة المخاطر الاقتصادية.

1. ينبغي على المؤسسات تطوير استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر الاقتصادية، تتضمن تقييم مستمر

للمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الاستقرار المالي. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات استخدام

أدوات تحليل البيانات ونماذج التوقعات لتقدير المخاطر المحتملة.

2. يجب على المؤسسات العمل على تنويع محفظتها الاستثمارية لتقليل تأثير المخاطر الاقتصادية.

التنويع يمكن أن يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق، ويعزز من قدرة المؤسسة على

الاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في البيئة الاقتصادية.

3. من المهم أن تستثمر المؤسسات في تدريب وتطوير الموظفين في مجالات إدارة المخاطر والمالية.

الوعي والتدريب يمكن أن يساعد في تحسين القدرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية ويعزز من

اتخاذ القرارات المالية السليمة.

4. يجب على المؤسسات تعزيز الشفافية والإفصاح حول مخاطرها المالية. ذلك يمكن أن يعزز من ثقة

المستثمرين ويساعد في جذب المزيد من الاستثمارات، ما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي.

5. ينبغي أن تتعاون المؤسسات المالية مع الجهات التنظيمية لوضع سياسات تدعم الاستقرار المالي.

التعاون يمكن أن يتضمن تبادل المعلومات حول المخاطر وتطوير أطر عمل تنظيمية تساعد في تعزيز

قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات الاقتصادية.

المراجع

المراجع العربية

أحمد، محمد رمضان ابراهيم (2018) نموذج مقترح لقياس جودة المعلومات المحاسبية كمدخل الرفع كفاءة سوق الأوراق المالية في ضوء IFRS دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنوفية البنك المركزي المصري (2011). مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2، قطاع الرقابة والاشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2

المليجي هشام حسن والصايغ عماد سعد (2012) مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل 3 دراسة ميدانية المجلة العلمية للاقتصاد 1095-1154 والتجاره، ع 4.

سليمان، أسماء سليمان عبد الحميد (2020) . قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعلية، جامعة قناة السويس، مجلد 11، عدد 4، ص 1089-1118

قاسم زينب عبد الحفيظ (2017) إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة عين شمس. محمد، مرابط والياس حناش (2020) تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاسلامية العربية باستخدام نماذج البائل"، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 6 عدد 2 ص ص 228-242

منصور ، بشرى يحي (2018) تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001-2013، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج، ع1، ص ص 387-410

Gila–Gourgoura, E.; Nikolaidou, E. (2017): Credit risk determinants in the vulnerable economies of Europe: Evidence from the Spanish banking system, International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR), ISSN 2408–0101, Eastern Macedonia and Thrace Institute of Technology, Kavala, Vol. 10, Iss. 1, pp. 60–71

Goswami, A. (2021), "Does credit risk persist in the Indian banking industry? Recent evidence", Asian Journal of Economics and Banking, Vol. ahead–of–print No. ahead–of–print. <https://0810bdt2m-1106-y-https-doi->

Grassa, R., Moumen, N., and, Hussainey, K. (2020). Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior? Evidence from Islamic and conventional banks in emerging countries", Pacific–Basin Finance Journal, Volume 61, June 2020Article 101327, p p1–17.

Haddad, A.E. and Alali, H. (2022), "Risk disclosure and financial performance: the case of Islamic and conventional banks in the GCC, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 13 No. 1, pp. 54–72.

Havidz, Hand Obeng–Amponsah, W. (2020)." Banking Industry Specific and Macroeconomic Determinant of Credit Risk", Determinant of Credit Risk, Vol.7, Issue. 1, pp1–8.

Jalilian, N., Zanjirchi, S.M. and Goh, M. (2019), "Interactive scenario analysis of banking credit risks in intuitive fuzzy space", Journal of Modelling in Management, Vol. 15 No. 1, pp. 257–275

Kiemo, S., Olweny, T., Muturi, W., and Mwangi, L.(2019). Bank–Specific Determinants of Commercial Banks Financial Stability in

الملاحق

الملحق

الموضوع: استثمار الاستبانة

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة

السلام عليكم ...

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة من جامعه ميد أو شن ، نضع بين يديك هذه الاستبانة والتي هي عبارة عن أداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة بعنوان:

"تقييم تأثير المخاطر الاقتصادية على استقرار المؤسسات المالية في ظل

الازمات الاقتصادية"

ونظراً لأهمية مساهمتك في إثراء هذه الدراسة، نأمل منك التفضل بالإجابة عن أسئلة الاستبانة بدقة، وذلك لاعتماد نتائج الدراسة بدرجة كبيرة على صحة اجابتك، علماً بأننا سنضمن لك سرية المعلومة والملاحظات ولن نستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

"تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام"

اعداد الباحث:

الطالب/ فتون عبد المحسن الشمري

الرقم الأكاديمي/ 242000170

اشراف: د.

الدكتور/ فايز جراد

الدكتور/ الفیصل عبد الحمید محمد

رقم الاستفسار :

للعام الدراسي: 24-25

- الرجاء وضع علامة صح (✓) في الخانة المناسبة فيما يلي:

القسم الأول: البيانات الشخصية

يهدف هذا القسم الى التعرف على بعض الخصائص الشخصية الاجتماعية والوظيفية

(1) النوع : ذكر [] انثى []

(2) العمر :

- من 20- إلى أقل من 30 سنة [] - من 30- إلى أقل من 40 سنة []

- من 40- إلى أقل من 50 سنة [] - من 50 سنة فأكثر []

(3) سنوات الخدمة:

أقل من 5 سنوات []

- من 5- الى اقل من 10 سنوات [] - من 10 سنوات فأكثر []

(4) المستوى التعليمي

- أقل من الجامعي [] - جامعي []

- ما فوق الجامعي []

المحور الأول: المخاطر الاقتصادية

الابعاد	م	العبارة	اجابة المبحوثين				
			غير موافق بشدة (1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق بشدة (5)
مخاطر السوقية	1	تقلبات أسعار الأصول تؤثر على استقرار البنك الذي تعمل فيه					
	2	المنافسة في السوق تؤثر على استراتيجيات البنك في إدارة المخاطر					
	3	تؤثر الأحداث الاقتصادية العالمية على استقرار البنك					
	4	تؤثر التغيرات السياسية في البلاد على المخاطر السوقية للبنك					
	5	تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على أداء البنك					
مخاطر الائتمان	6	الجدارة الائتمانية للعملاء يؤثر على المخاطر الائتمانية للبنك					
	7	تؤثر سجلات السداد للعملاء على قرارات البنك الائتمانية					
	8	تنوع محفظة القروض يقلل من مخاطر الائتمان					
	9	تؤثر تغيرات السوق على المخاطر الائتمانية للبنك					
	10	فعالية السياسات الائتمانية الحالية تقلل من المخاطر الائتمانية					
مخاطر	11	إدارة السيولة في البنك فعالة في تقليل المخاطر					

					يؤثر توافر التمويل على استقرار البنك	12	
					تحليل التدفق النقدي يساعد في التنبؤ بمخاطر السيولة	13	
					تؤثر المشكلات الاقتصادية العامة على مخاطر السيولة للبنك	14	
					فعالية استراتيجيات التمويل البديلة تساعد في مواجهة مخاطر السيولة	15	

المحور الثاني: الاستقرار المالي للمؤسسات

اجابة المبحوثين					العبارة	م	الابعاد
موافق بشدة(5)	موافق (4)	محايد(3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة(1)			
					هناك تقييم لجودة الأصول التي يمتلكها البنك	1	جودة الأصول
					جودة الأصول تؤثر على المخاطر المالية للبنك	2	
					فعالية إدارة الأصول في البنك تساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي	3	
					تساهم تنوع الأصول في تقليل المخاطر المالية للبنك	4	
					هناك أهمية لتحليل جودة الأصول في اتخاذ القرارات المالية	5	
					تقيم قدرة البنك على تحقيق الربحية في السوق الحالي	6	الربحية

					هل تعتقد أن الربحية تؤثر على الاستقرار المالي للبنك؟	7	
					هناك أهمية لتحليل الربحية في التخطيط الاستراتيجي للبنك	8	
					قيم فعالية استراتيجيات البنك في تحسين الربحية	9	
					هل تعتقد أن معدلات الربحية الحالية للبنك مرضية	10	
					اتكيف بسهولة مع التغيرات في بيئة العمل	11	كفاءة رأس المال
					كفاءة البنك في استخدام رأس المال لتحقيق الأهداف المالية	12	
					كفاءة رأس المال تؤثر على المخاطر المالية للبنك	13	
					فعالية استراتيجيات البنك في إدارة رأس المال	14	
					البنك يحقق التوازن بين رأس المال والمخاطر	15	

Abstract

This study aims to explore the impact of economic risks on the stability of financial institutions, especially in light of the increasing severity of economic crises in the modern era. The study addresses various types of economic risks, such as market risk, credit risk, and liquidity risk, and examines how these risks affect the financial performance of institutions. It employs a descriptive–analytical methodology, collecting data through questionnaires distributed to employees of commercial banks in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study reached key findings indicating a moderate positive relationship between economic risks and financial stability, with a correlation coefficient of 0.366. Additionally, the results showed that economic risks explain approximately 13.4% of the variance in financial stability, highlighting the need to consider other factors that influence this stability. Furthermore, the computed F–value indicated strong statistical significance, reflecting the reliability of the model used in the study.

The study recommends that financial institutions develop effective strategies for managing economic risks, diversify their investment portfolios, and enhance transparency and financial disclosure. It also emphasizes the importance of investing in employee training and strengthening cooperation with regulatory authorities to ensure the stability of the financial system amid increasing economic challenges.

Keywords: economic risks, financial stability, financial institutions, risk management, economic crises.

Midocean University

College of Management

Department of Risk Management

**Assessing the Impact of Economic Risks on the Stability of Financial Institutions in Times of
Economic Crises.**

Prepared by:

Student: Fatoun Abdul Mohsen Al-Shammari

Academic Number: 242000170

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid Mohammed

Dr. Faiz Jarad

Year:2024